

وحرمة ، قال النبي (صلى الله عليه وسلم) : ما زال جبرئيل (ع) يوصيني بالجارِ حتى ظننت أنه سيورثه .

(٢٦٦) وعنه (ع) أنه قال : شفعة الشريك واجبة ، إذا كان من المسلمين ، وليس للذمي شفعة ، وحق المؤمن واجب ، كان شفعياً أو غير شفعي ، ولا شفعة في مقسوم .

(٢٦٧) وعن جعفر بن محمد (ص) أنه قال : الشفعة جائزة فيما لم تقع عليه الحدود ، فإذا وقع القسم والحدود فلا شفعة ، ولا شفعة لجار ، والشفعة على قدر الأنصبة بالحصص .

(٢٦٨) وعنه (ع) أنه قال : لا شفعة<sup>(١)</sup> إلا في مشاع ، أو ما كان من طريق مشترك ، أو حائط مقفود بخشب أو بحجارة أو ما أشبه ذلك من البناء ، ولا أصحاب الرائحة غير النافذة ، الشفعة ، بعضهم على بعض باشتراكهم في الرائحة . فإذا وقعت القسمة ، لم يكن بين صاحب العلو وصاحب السفلى شفعة ، إلا أن يكون بينهما شيء مشترك .

= قبضه من المشتري الأول، ومنها: وإذا كان المبيع فيه شركاء فقام أحدهم ولم يقم الآخرون، مثله أن يأخذ جميع ما وقع عليه البيع ، وإن قاموا كلهم أو بعضهم ، فلن قام منهم أن يأخذ بها دون من لم يقم ، ويصير ذلك بينهم .

حش ه ، ي - قال في المطلب : ولو عمد المشتري إلى ما اشتراه ، وفيه الشفعة ، فتصدق به ، أو وهبه ، أو حبه ، أو بناء مسجداً ، ثم قام الشفعي في طلبه فهو على شفعته ، ويبطل ما فعله المشتري فيه ، وقال : وما كان من شفعة ثم لوقف من أوقاف المسلمين أو المسجد أو لشيء من أبواب البركات ، الإمام الطالب به على ما يرى فيه من المصلحة .

(١) حش ه - قال في مختصر المصنف : وإذا كان البيع على خيار وكان الخيار للمشتري وجبت الشفعة ، فإن كان على خيار البائع أو خيارهما جميعاً لم تجب إلا بعد تمامه ، - قال في المختصر : والشفيع أن يقوم بالشفعة على البائع وعلى المشتري أيهما قام عليه كان للقيام له إذا وجب البيع ، - من مختصر الآثار : وإذا كان البيع سرّاً فالشفيع على شفعته من الرب الذي يبلغ البيع إلى مدة سنة ، وإن كان ظاهراً مشهوراً والشفيع حاضر. ثم قام بعد مدة السنة وزعم أنه لم يبلغه البيع لم يصدق في ذلك إلا بشهادة ، ولا تجب الشفعة حتى يعقد البيع .